بيانات السجن الأساسية

سنة الإنشاء: 1908

محافظة: البحيرة

النوع: سجن عمومي

أولًا: جغرافيا السجن

يقع سجن دمنهور العمومي والذي يعرف بـ"الأبعادية" لوجوده في منطقة تحمل نفس الاسم بمدينة دمنهور بمحافظة البحيرة، ويمكن الوصول إليه من القاهرة عبر الطريق الزراعي.

ثانيا: التصميم الداخلي، والظروف المعيشية في الداخل

العنابر

يضم السجن 9 عنابر كل عنبر يحتوي على 18 زنزانة مقسمة بالنصف بين الجنائيين والسياسيين.

التشريفة

يوضح لنا سجين سابق تفاصيل ما يعرف بـ"التشريفة"

"أول ما تدخل السجن في ساحة كبيرة كنا حوالي 65 واحد مرصوصين تلاتات أو اربعات وكل واحد يندهوا على اسمه ويروح على الظابط مبنى على شمالنا مكتوب عليه الكُهنة ومبنى جنبه مكتوب عليه المدرسة ومبنى تالت المكتبة".

تختلف حدة التشريفة وخفتها من حالة سجين لآخر وبالنسبة للسجناء في حالتنا فقد شفع لهم عدد الترحيلة الكبير -65 سجين- بعدم ضربهم لكنهم أجبروا على التبرز أمام بعضهم وهو نمط متبع يُزعم أنه بغرض التأكد من عدم إخفاء السجناء لأي ممنوعات.

وقد نصت المادة التاسعة من قانون تنظيم السجون رقم 396 لسنة 1956 على تفتيش السجناء فور دخولهم السجن وأخذ ما معهم من ممنوعات إن وُجِدت أو نقود، أو أية أشياء ذات قيمة، إلا أنها تركت لإدارات السجون سلطة تقدير هذه الأشياء ذات القيمة، مما أدى لخضوع عملية التفتيش عند مرحلة الإيراد على السجن لعوامل مزاجية خاصة بالضباط والمخبرين، فبحسب سجين سابق "دخلوني بالملابس الداخلية وبنطلون وتي شيرت ابيض في عز شهر 2 والبرد انا داخل بده بس"

أيضا تنص المادة 27 و30 من اللائحة الداخلية للسجون على تفاصيل معنية بصحة المسجون، خاصة بتوقيع الكشف الطبي علة السجناء الجدد وتسجيل بياناتهم الطبية وهو ما لا تراعيه إدارة السجن وحتى في حال تطبيقه مع "علاء عبد الفتاح" فقد كان هذا الكشف أثناء عملية ضربه كما صرحت به منى عبد الفتاح على صفحتها الشخصية.

التسكين

"هو لما راح الابعادية الوضع كان غير آدمى خالص فكانوا كل شوية يعملوا إضرابات، وردا على الاضرابات دى كانوا بيعملولهم تجريد".. مقابلة شخصية مع شقيقة أحد المسجونين بسجن الأبعادية رجال.

ويصف سجين آخر مساحة الزنازين بالسجن ويقول:

كانت 4 × 6 أو 4 x 5 أمتار، دخلنا على زنازين جديدة مش متسكنة كان عنبر 4 زنزانة 18 شهر ونص تقريبا.

تحتوي عنابر الأبعادية على 18 زنزانة مقسمة بالنصف بين الجنائيين والسياسيين فيما تتكدس الزنازين الخاصة بالسياسيين بـ25 سجينا في المتوسط كما أوضح لنا من قابلناهم.

لا يتم إدخال السجناء الجدد بعنبر الإيراد بالأبعادية على الدوام؛ أحياناً يتم وضعهم بعنابر التسكين بشكل مباشر وذلك إذا كانت الترحيلة كبيرة كما يصف لنا من قابلناهم.

ونشير هنا إلى أن السبب في ذلك هو تكدس عنابر التأديب في السجون المصرية بأعداد كبيرة من السجناء الذين تتعدى مدة إقامتهم بالإيراد حاجز الـ14 يوماً وهو الحد القانوني لإقامة السجناء الجدد بالإيراد. بعد ذلك بأكثر من يوم يستلم السجناء "الكواحيل".

التهوية

في أي مكان يكون على السجناء فيه أن يعيشوا أو يعملوا يجب أن تكون النوافذ من الاتساع على نحو يتيح دخول الهواء النقي، سواء وُجدت تهوية صناعية أم لا.

القاعدة 14 من قواعد نيلسون مانديلا "القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء".

أهمل قانون تنظيم السجون ولائحته الداخلية ما ينص بشكل مفصل على أعداد أو أحجام الشبابيك المفترضة داخل كل زنزانة.

بالإضافة إلى ذلك فإن بعض زنازين الأبعادية -بعنبر 4- تكون مغلقة "النضارة" مما يجعلها مغلقة تماماً أمام أي نسبة هواء ولو قليلة تدخل للزنازين.

الإضاءة

- يجب أن تكون النوافذ من الاتساع بحيث تُمكّن السجناء من استخدام الضوء الطبيعي في القراءة والعمل.

- يجب أن تكون الإضاءة الصناعية كافية لتمكين السجناء من القراءة والعمل دون إرهاق نظرهم.

القاعدة رقم 14 من قواعد نيلسون مانديلا النموذجية في معاملة السجناء.

أهمل قانون تنظيم السجون ولائحته الداخلية ما ينص على وجود إضاءة سواء طبيعية أو صناعية داخل الزنزانة، رغم أهميتها الحيوية للسجناء لممارسة الحياة اليومية بشكل طبيعي.

لم نستطع تغطية لجزء الخاص بالإضاءة داخل زنازين الأبعادية ولكن قياساً على الوضع العام بالسجون المصرية فيما يخص مسألة الإضاءة تتعنت الأجهزة الأمنية داخل السجون المصرية ضد حصول السجناء على حقهم في الحصول على إضاءة معقولة سواء طبيعية أو صناعية.

دورات المياه

كذلك أهمل قانون تنظيم السجون ولائحته الداخلية كل ما يخص دورات المياه داخل السجون، سواء من ناحية تناسب أعدادها مع السجناء أو من ناحية نظافتها وجاهزيتها للاستخدام الآدمي، وهو ما تنص عليه القاعدة 15 من قواعد نيلسون مانديلا (القواعد النموذجية الأدنى لمعاملة السجناء):

"يجب أن تكون المراحيض كافية لتمكين كل سجين من قضاء حاجته الطبيعية عند الضرورة بصورة نظيفة ولائقة".

المياه

تتسبب مياه الأبعادية غير الصالحة للشرب في آلام البطن وهو الأمر الذي - غالباً ما- يتعرض له السجناء الجدد بسبب عدم معرفتهم بهذا الأمر وذلك قبل أن يكتشفون بالطريقة الصعبة وبعد إصابتهم وأيضا الشعور بالحكة بعد استخدامها في الاستحمام.

ويقول نزلاء:

"المايه كانت بتيجي 3 ساعات قعدنا 9 أيام أو 10 ايام جسمنا اكلنا جلدنا اكلنا كنا بنستحمى بيها وبطننا وجعتنا وعرفنا انها مش للشرب بعد كده عرفنا إن حنفية الشرب هى حنفية التريض"

الطعام (التعيين)

قليلون السجناء في الأبعادية الذين يعتمدون على الطعام المقدم من إدارة السجن باستثناء الفترة الأولى لدخول السجين وذلك قبل أول زيارة ليتم الاعتماد فيما بعد بشكل شبه كامل على الزيارات:

"كنا معتمدين في الفترة دي على اكل السجن واكل السجن اسوء اكل في الدنيا الرز تشم ريحته مع البلاستيك ولحمة كاوتش كنا شاكين إنها لحمة كلاب بس كان معانا دكتور بيطري قالنا لا دي مش لحمة كلاب دي لحمة عجول عجوزة، ويبقى ما يصلح للأكل من الطعام المقدم من إدارة السجن هو العيش والحلاوة الطحينية دي كنا عايشين عليها"

عقوبات إضافية

كما ذكرنا سابقاً في تصريح لشقيقة سجين سابق فإن أمام تعنت إدارة السجن، يلجأ السجناء إلى الإضراب عن الطعام، بقصد الحصول على الحقوق الدنيا من المعاملة الآدمية للسجناء.

وفي هذا السياق يذكر لنا أحد السجناء:

"زنزانة 9 في العنبر كلها كانت لقضية واحدة كانوا جايين السجن تغريب بيعذبوهم في السجن ده كنوع من أنواع الإذلال وفي مرة اتسحلوا ودخلوا عليهم بالكلاب وكانوا بيخوفونا بيهم بيتقالنا شوفوا عملنا ايه فيهم وكده"

الزيارات

-تصميم مكان الزيارة

نظرًا لقصور قانون تنظيم السجون ولائحته الداخلية في النص بشكل مفصل على تصميم أماكن الزيارات داخل السجون، والآلية التي تتم بها الزيارات، فقد أعطى ذلك لإدارات السجون على اختلافها سلطات تقديرية واسعة تتعلق بإقرار شكل الزيارات.

يقول سجناء:

باب الزيارة انت بتدخل له من سلم قبل منه في ساحة بيقعدونا تلاتات أو اربعات كل شوية تقف عشان في عد وتقعد القعدة الميري على اطراف صوايعك قعدة تشل الضهر ويفضل ينادي كل شوية وترد افاندم وتتصنف زيارة عادية او خاصة"

-مدة الزيارة

"مدة الزيارة العادية والخاصة التي يصرح بها بالتطبيق لنص المادة 40 من القانون 60 دقيقة، ويجوز لمأمور السجن إطالة المدة إذا دعت لذلك ضرورة بعد موافقة مدير عام السجون".

المادة 71 من قرار وزير الداخلية رقم 79 لسنة 1961، والمعدلة بالقرار رقم 3320 لسنة 2014.

على الرغم من تعديل لائحة السجون في عام 2014، لتصبح مدة الزيارة 60 دقيقة، وهو ما لا يراعى من قبل إدارة السجن المتعنتة ضد الأهالي الأمر لا يتعلق بالقانون ولكنه بتعلق بأهواء إدارة السجن بالإضافة لما يدفعه الاهالي من رشوة للمسؤولين لإطالة الوقت الخاص بالزيارة.

واستنادا لمصادرنا فإن متوسط وقت الزيارة الخاصة 15 دقيقة والزيارة السلك 20 دقيقة.

أما عن دورية الزيارة فالزيارة الخاصة شهرية والزيارة السلك بشكل أسبوعي.

سابعًا: الزيارات من منظور الأهالي

"يوزع السجناء قدر المستطاع على سجون قريبة من منازلهم، أو أماكن إعادة تأهيلهم اجتماعيًا".

القاعدة رقم 59 من قواعد نيلسون مانديلا لمعاملة السجناء.

أهمل قانون تنظيم السجون ولائحته الداخلية جزئية توزيع السجناء على السجون القريبة من محال إقاماتهم، فقد اكتفت المادة الأولى من القانون على اعتماد توزيع السجناء حسب العقوبة الموقعة عليهم على أنواع السجون "العمومية والمركزية والليمانات"، وهو ما يشكل ثغرة تمكن رجال الداخلية من التنكيل بالسجناء عن طريق ترحيلهم لسجون بعيدة جغرافياً عن محافظات إقامتهم وذلك على الرغم من وجود سجون في محافظاتهم.

وعن تلك المعاناة يقول أحد ما قابلناهم:

"امي كان بيغم عليها أثناء الانتظار في الزيارة وكان معايا زميلنا أمه ماتت بعربية داستها وهي قدام السجن منتظرة الزيارة"

يتشارك أفراد أسرة السجين الأدوار للتخفيف من مشقة الزيارة "أنا مثلا اختي عشان تريح امي كانت بتيجي من بدري عشان تحجز الزيارة لامي وكانت بتذاكر قدام السجن كانت في ثانوية عامة"

-الانتظار وتسجيل الأسماء

تطول فترة الانتظار خارج أبواب السجن للزيارة إذ تصل -بحد أقصى- إلى 7 ساعات

وهذه المرحلة لا تخلو من دفع الأموال مقابل التسهيل، فتقول شقيقة أحد السجناء: "في تسجيل الأسماء بندفع 10 أو 20 وبعدين تدخلى بعد تفتيش الاكل"

تفتيش المتعلقات

تقول شقيقة أحد السجناء:

"كانوا مانعين مثلا الكبدة والكفتة والخضار واللحمة والفراخ والرز، ممنوع شربة ممنوع حاجات كتير يعني احنا ساعات كنا بنعمل الكبدة قطع كبيرة زي اللحمة وبعدين نشوحها بس مانطبخهاش لو حجات هما مش سامحين بيها كنا بندفع مثلا 50 جنية عشان تدخل اكله كبدة المحشي كان ممنوع في مرة كان اختى جايبه اللحمة متلجة عشان كنا في الصيف فوقوفها بره في الشمس لحد ما اللحمة تفك وبردو دفعوها فلوس".

لا يقتصر الأمر على دخول الطعام بل يمتد لقائمة كبيرة من الممنوعات - ممنوعات يسمح بدخولها القانون- تشمل أيضا الكتب والبطاطين والملابس.

التفتيش الذاتي

وفقًا للتعديل الأخير على قانون تنظيم السجون، بموجب القرار بقانون رقم 106 لسنة 2015 تنص المادة 38 على حسن معاملة زائري السجناء، دون تحديد معايير حسن المعاملة خاصة فيما يتعلق بالتفتيش الذاتي، والذي في

أحيان كثيرة قد يصل لحد التحرش بالسجناء والأهالي على حد سواء ولتجنب هذه المعاملة يضطر الاهالي لدفع الأموال للمفتشين:

تكلفة الزيارة

بالإضافة لمشقة الزيارة المتمثلة في معاناة الطريق وسوء المعاملة وطول الانتظار وقصر وقت الزيارة، هناك أيضا المعاناة المادية للزيارة وهي تتنوع بين التكلفة الأساسية للزيارة بالإضافة إلى الأموال التي يلجأ الأهالي لدفعها.